قرضاي رهان واشنطن و شركات النفط مقابل 6 آلاف بليون دولار!

05-6-2002

تقدر مصادر القيمة المالية المقابلة لثروات النفط و الغاز في منطقة بحر قزوين ب 6 تريليون دولار (أي 6 آلاف بليون دولار)، و هو ما يعكس الأهمية القصوى التي توليها شركات النفط و الحكومة الأمريكية نفسها للمنطقة
و كانت مصادر أمريكية مطلعة تحدثت عن تغير موقف حكومة طالبان بين عامي 1998 و 1999 عندما قررت وقف التعامل مع مجموعة يونوكال مفضلة التعاقد مع شركة أرجنتينية. و تقول المصادر ذاتها أن نائب مدير المجموعة الأمريكية جون ماريسكا صرح أمام الكونغرس حينها بأنه "لن يكون هناك أنبوب نفط ما دامت حركة طالبان تحكم في أفغانستان
بقلم ليلى أحمد

في القرن التاسع عشر دخلت الإمبراطورية البريطانية و الإمبراطورية الروسية في حرب ضروس كان جنودها النشطين الجواسيس و العملاء من كلا الجهتين، بهدف مراقبة أفغانستان عن بعد، هذا البلد الإستراتيجي الذي سمي "باللعبة الكبرى".
و تقول صحيفة لوفيغارو الفرنسية أن التنافس الشديد كان في حقيقة الأمر من أجل كسب رهانات الطريق الشهير المسمى "طريق الحرير"، ولقد أفل هذا النزاع في 1907 عندما أحكمت لندن وسانت بيترسبورغ التحالف ضد الثلاثي ألمانيا و النمسا و المجر .
اليوم أفغانستان حامد قرضاي تجد نفسها مرة ثانية محل لعبة كبرى، لكن الأطراف فيها هذه المرة هما روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل رهان آخر لا يقل لا يقل أهمية عن الطريق التجارية و هو البترول و غاز آسيا الوسطى.
وبما أن موعد نفاذ إحتياطي محروقات الخليج قد دنى أجله، فإن المخزون البترولي الواعد للقرن الواحد و العشرين يبقى ذلك المتواجد في تركمنستان و الجمهوريات السوفييتية السابقة التي تقع في الجوار، لكن استغلال هذه الثروة الباطنية المتواجدة في منطقة شبه مغلقة، يتطلب إنشاء أنابيب ناقلة لغاز و أخرى للبترول بميناء بترولي.
و معلوم أن المؤسسة البترولية الأمريكية "يونوكال /unucal" دأبت منذ بداية التسعينيات تجسيد مد قناة ناقلة للنفط بطول 1500 كلم تنطلق من تركمنستان باتجاه الجنوب، قاطعة أفغانستان نحو مقاطعة بلوشستان الباكستانية لتصل في النهاية إلى الواجهة البحرية الباكستانية المطلة على المحيط الهندي، و قد فتحت المجموعة مقرا دائما لها في إسلام آباد.
و يبدو أن المشروع الضخم ذي الميزانية الكبيرة و المقدرة بـ 3 ملايير دولار عاد إلى الواجهة مع تغير الظروف في أفغانستان باتجاه إرساء دعائم نظام موال تحت قيادة حامد قرضاي الذي يملك الورقة الرابحة للاستمرار في الحكم بدعم أمريكي-أممي-أوروبي. و يكون الأخير قد إجتمع هذا الخميس بإسلام آباد مع الرئيس التركماني و الرئيس الباكستاني مشرف من أجل إمضاء اتفاق لتعيين فريق عمل مكلف بدراسة إمكانية تحقيق إنجاز أنبوب غاز يصل بميناء باكستاني و تشرف على إنجازه شركة صينية.
غير أن المشروع لا يزال في بدايته و تسعى كل من باكستان و أفغانستان إلى جني قيمة مالية تدفع لهما مقابل استثمار النفط قد تصل إلى نحو 500 مليون دولار سنويا. و تقدر مصادر القيمة المالية المقابلة لثروات النفط و الغاز في منطقة بحر قزوين ب 6 تريليون دولار (أي 6 آلاف بليون دولار)، و هو ما يعكس الأهمية القصوى التي توليها شركات النفط و الحكومة الأمريكية نفسها للمنطقة رغم أن الخبراء يجمعون على أن تكاليف استخراج الثروات النفطية و نقلها أكبر مقارنة بنفط السعودية.
و كانت مصادر أمريكية مطلعة تحدثت عن تغير موقف حكومة طالبان بين عامي 1998 و 1999 عندما قررت وقف التعامل مع مجموعة يونوكال مفضلة التعاقد مع شركة أرجنتينية. و تقول المصادر ذاتها أن نائب مدير المجموعة الأمريكية جون ماريسكا صرح أمام الكونغرس حينها بأنه "لن يكون هناك أنبوب نفط ما دامت حركة طالبان تحكم في أفغانستان". و يذكر أن حامد قرضاي نفسه كان مستشارا ليونوكال في أفغانستان.

للعودة للأعلى